بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

ومن خلال ما ذكرنا من أدلة فإن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، ومن تبعهم؛ قد امتثلوا بمبدأ التثبت في النقل، ومن هنا ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة.

وتوسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث، وكان ذلك يتناقله العلماء شفوياً.

ثم تطور الأمر إلى التأليف؛ ولكن من خلال العلوم الأخرى كعلم أصول الفقه مثلاً، كما في كتاب الرسالة للشافعي.

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها

مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها، والتدقيق في نقلها للآخرين؛ هو مبدأ مأخوذ من القرآن الكريم في قول الله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:(نضّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلّغه كما سمع، فربّ مبلَّغ أوعى من سامع).

ثم بعد ذلك استقل علم مصطلح الحديث بكتب خاصة به، وأفرده العلماء بالتأليف، وذلك في القرن الرابع الهجري.

وكان أول من أفرد علم مصطلح الحديث بالتأليف هو القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامَهُرمُزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ) في كتابه: (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي).

أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث

١- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامَهُرمُزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ) .

٢- معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) .

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث: أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠هـ) .

٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) .

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) .

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ) .

٧- ما لا يسع المحدّث جهله: عمر الميانَجي المتوفى سنة (٥٨٠هـ) .

٨- علوم الحديث: ابن الصّلاح الشهرزوري المتوفى سنة (٦٤٣هـ) .

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) .

١١- نظم الدرر في علم الأثر: العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ).

١٢- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث: السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) .

١٣- نخبة الفكر في مصطلح الأثر: ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

١٤- المنظومة البيقونية: عمر البيقوني المتوفى سنة (١٠٨٠هـ).

١٥- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد القاسمي المتوفى سنة (١٣٣٢هـ) .

تعريفات أولية

١- علم المصطلح: هو علم بأصول وقواعد، يُعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد.

٢- موضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد.

٣- ثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٤- الحديث: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

٥- الخبر: هو مرادف للحديث، وقيل: مغاير له، أي ما جاء عن غيره، وقيل: أعم منه، أي ما جاء عنه أو عن غيره.

٦- الأثر: هو مرادف للحديث، وقيل: مغاير له، أي ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين من أقوال وأفعال.

٧- الإسناد: هو عزو الحديث إلى قائله مسنداً، وقيل: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

٨- السند: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

٩- المتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

١٠- المسنَد: هو كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، وقيل: الحديث المرفوع المتصل سنداً، وقيل: يراد به السند.

١١- المسنِد: هو من يروي بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

١٢- المحدّث: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطّلع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها.

١٣- الحافظ: هو مرادف للمحدّث عند كثير من المحدّثين، وقيل: هو أرفع درجة من المحدّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

١٤- الحاكم: هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

الخبر ينقسم إلى ثلاثة فصول:

أولاً: أقسام الخبر بالنسبة لوصوله إلينا.

ثانياً: تقسيمات خبر الآحاد.

ثالثاً: خبر الآحاد المشترك بين المقبول والمردود.

أقسام الخبر بالنسبة لوصوله إلينا:

أولاً: الخبر المتواتر.

١- تعريفه: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

٢- شرح العريف: أن المتواتر يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، لا يمكن عقلاً أن يتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٣- شروطه: يتحقق التواتر بشروط أربعة:

1- أن يرويه عدد كثير، والراجح عشرة أشخاص.

2- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

3- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

4- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا...

٤- حكمه: أنه يفيد العلم الضروري؛ أي العلم اليقيني الجازم، وهو خبر كله مقبول.

٥- أقسامه: ينقسم المتواتر إلى قسمين:

1- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه؛ مثل حديث:(من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، فقد رواه بضعة وسبعون صحابياً.

2- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه؛ مثل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو مائة حديث في أنه رفع يديه في الدعاء، فهو تواتر باعتبار مجموع الطرق.

٦- وجوده: يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، إلا أننا لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة إليها.

٧- أشهر المصنفات فيه:

1- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: السيوطي.

2- قطف الأزهار: السيوطي، وهو تلخيص للكتاب السابق.

3- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: محمد الكتاني.

خبر الآحاد

١- تعريفه: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

٢- حكمه: يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

ولخبر الآحاد تقسيمان؛ كل تقسيم باعتبار؛ سواء بالنسبة إلى عدد طرقه، أو بالنسبة إلى قوته وضعفه.

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه: يقسم إلى: ١- المشهور. ٢- العزيز. ٣- الغريب.

أولاً: المشهور

١- تعريفه: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.

٢- مثاله: حديث: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)، فهذا الحديث رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من السند.

٣- المستفيض: هو مرادف للمشهور، وقيل: هو أخص منه؛ لأنه يشترط فيه أن يستوي طرفا إسناده، بخلاف المشهور، وقيل: هو أعم منه.

٤- المشهور غير الاصطلاحي: وهو ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:

1- ما له إسناد واحد.

2- ما له أكثر من إسناد.

3- ما لا يوجد له إسناد أصلاً.

٥- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

1- مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله: حديث أنس رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان).

2- مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام: مثاله: حديث:(المسلم من سَلِم المسلمون من لسانه ويده).

3- مشهور بين الفقهاء: مثاله: حديث:(أبغض الحلال إلى الله الطلاق).

4- مشهور بين الأصوليين: مثاله: حديث:(رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه).

5- مشهور بين النحاة: مثاله: حديث:(نِعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه)، وهو لا أصل له.

6- مشهور بين العامة: مثاله: حديث:(العجلة من الشيطان).

٦- حكم المشهور: قد يكون فيه الحديث صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

٧- أشهر المصنفات فيه:

1- المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة: السخاوي.

2- كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس: العجلوني.

3- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: ابن الدَيبَع الشيباني.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

١- تتمة الصحيح لذاته

8- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

هو صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم.

أ- أيهما أصح: صحيح البخاري؛ لأنه أكثر فوائد، وأحاديثه أشد اتصالاً، وأوثق رجالاً، وفيه استنباطات فقهية ما ليس في صحيح مسلم.

ب- هل استوعبا الصحيح أو التزماه؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما.

ج- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

الصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد قال الإمام البخاري: (وما تركت من الصحاح أكثر).

د- كم عدّة الأحاديث في كلّ منهما؟

١- صحيح البخاري: يبلغ (٧٢٧٥) حديثاً بالمكررة، وبحذف المكرر يبلغ (٤٠٠٠) حديثاً.

٢- صحيح مسلم: يبلغ (١٢٠٠٠) ألفاً بالمكررة، وبحذف المكرر يبلغ (٤٠٠٠) حديثاً.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً؟ نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة؛ كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبّان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطنيّ، وسنن البيهقيّ، وغيرها.

9- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبّان:

أ- مستدرك الحاكم: ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرّجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، فعزاها عنها بأنها صحيحه الإسناد، وهو متساهل في التصحيح، وقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه.

ب- صحيح ابن حبّان: ترتيبه مخترع، وسمّاه: التقاسيم والأنواع، وقد رتبه ابن بلبان على الأبواب، ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة؛ لكنه أقل تساهلاً من الحاكم.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبّان؛ لشدة تحرّيه.

10ً- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيُخرّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج: لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.

٢- المستخرج: لأبي عوانة الإسفراييني على مسلم.

٣- المستخرج: لأبي نُعيم الأصبهاني على كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزموا ذلك؛ لأنهم إنما يَرْوون الألفاظ التي وصلتْهم من شيوخهم، وحصل هذا التفاوت القليل في بعض الألفاظ.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

لا يجوز ذلك إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتهما.

٢- أو يقول صاحب المستخرَج: (أخرجاه بلفظه).

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

١- علو الإسناد.

٢- الزيادة في قدر الصحيح.

٣- القوة بكثرة الطرق.

11ً- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

كل ما رَوَياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، أما ما حذف من مَبْدأ إسناده راو أو أكثر ويسمى المعلق، وهو في البخاري كثير، ويوجد في مسلم حديث واحد، فحكمه كما يلي:

أ- فما كان بصيغة الجزم: كقال، فهو حكم بصحته.

ب- وما لم يكن فيه جزم: كيُروى، فليس فيه حكم بصحته.

12ً- مراتب الصحيح: ثلاث مراتب:

أ- أعلى المراتب: المروي بأصح الأسانيد؛ كمالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ب- ودون ذلك رتبة: المروي بأدنى من رجال الإسناد الأول؛ كرواية حمّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

ج- ودون ذلك رتبة: الإسناد الذي تحقق فيه أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة؛ كرواية سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهناك تقسيم لمراتب الصحيح بالنسبة لكتب الحديث:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

٢- ما انفرد به البخاري.

٣- ما انفرد به مسلم.

٤- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٥- ما كان على شرط البخاري، ولم يخرجه.

٦- ما كان على شرط مسلم، ولم يخرجه.

٧- ما صح عند غيرهما؛ كابن خزيمة، وابن حبان.

13- شرط الشيخين: لم يذكر الشيخان شرطهما في كتابيهما، وإنما تبيّن ذلك من خلال التتبع والاستقراء لأساليبهما ظهر: أن يكون يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

14- معنى قولهم: متفق عليه: أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة.

15- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

لا يشترط أن أن يكون له إسنادان، فقد يكون في الصحيحين وهو غريب، بخلاف ما اشترط ذلك؛ كأبي علي الجبائي، والحاكم، وهو قول مرجوح.

٢- الحسن لذاته

1- تعريفه: له عدة تعريفات:

أ- تعريف الخطابي: (ما عُرِف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار الحديث، ويقبله أكثر العلماء والفقهاء).

ب- تعريف الترمذي: (كل حديث يُرْوى، لا يكون في إسناده من يُتَهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويُرْوى من غير وجه).

ج- تعريف ابن حجر: (هو الحديث الذي خف ضبط الراوي وقلّ)، وهو المختار.

2- حكمه: هو كالصحيح في الاحتجاج به، وهو رأي الفقهاء، وأكثر المحدّثين، والأصوليين.

3- مثاله: ما رواه الترمذي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف...)، وقال:" هذا حديث حسن غريب"؛ لأن في إسناده جعفر بن سليمان الضُّبَعي فإنه حسن الحديث.

4- مراتبه: ينقسم إلى مرتبتين:

أ- أعلى مرتبة: ما اخْتُلِف في تصحيح حديث رواته وتحسينه؛ كحديث بَهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

ب- ما اخْتُلِف في تحسين حديث رواته وتضعيفه؛ كحديث الحارث بن عبد الله، ونحوه.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

ثانياً: العزيز

١- تعريفه: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

٢- شرح التعريف: أن يوجد راويين اثنين في كل طبقة، وإذا زاد عن هذا العدد فلا يضر.

٣- مثاله: حديث: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين).

٤- أشهر المصنفات فيه: لم يصنف العلماء مصنفات خاصة بالحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

ثالثاً: الغريب

١- تعريفه: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

٢- شرح التعريف: هذا الراوي الواحد؛ إما أن يكون في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقاته.

٣- تسمية ثانية له: يطلق كثير من العلماء على الغريب بأنه الفرد، على أنهما مترادفان، وبعضهم: فرق بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

٤- أقسامه: يقسم الغريب إلى قسمين:

1- الغريب المطلق أو الفرد المطلق:

أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده.

ب- مثاله: حديث: (إنما الأعمال بالنيات...)، تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

2- الغريب النسبي أو الفرد النسبي:

أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده.

ب- مثاله: حديث: مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم دخل مكة وعلى رأسه المغفر)، تفرد به مالك، عن الزهري.

ج- سبب التسمية: أن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

٥- من أنواع الغريب النسبي:

1- تفرد ثقة برواية الحديث.

2- تفرد راو معيّن عن راو معيّن.

3- تفرد أهل بلد أو أهل جهة.

4- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى.

٦- تقسيم آخر له: قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

ً1– غريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد براوية متنه راو واحد.

ً2– غريب إسناداً، لا متناً: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر.

٧– من مظان الغريب:

ً1– مسند البزار.

ً2– المعجم الأوسط: للطبراني.

٨– أشهر المصنفات فيه:

ً1– غرائب مالك: للدارقطني.

ً2– الأفراد: للدارقطني.

ً3– السنن التي تفرّد بكل سنّة منها أهل بلدة: لأبي داود السجستاني.

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

أولاً: خبر الآحاد المقبول: وهو ما ترجّح صدق المُخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

ثانياً: خبر الآحاد المردود: وهو ما لم يترجّح صدق المُخبر به، وحكمه: لا يحتجّ به، ولا يجب العمل به.

أولاً: خبر الآحاد المقبول

الأول: أقسام المقبول: وهو أربعة أقسام:

١– الصحيح لذاته. ٢– الصحيح لغيره.

٣– الحسن لذاته. ٤– الحسن لغيره.

الثاني: أقسام المقبول: من حيث المعمول به، وغير المعمول به:

١– المُحكم، ومختلف الحديث.

٢– ناسخ الحديث ومنسوخه.

١– الصحيح لذاته

ً1– تعريفه: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

ً2– شرح التعريف: حتى يكون الحديث صحيحاً يجب توافر ما يلي:

أ– اتصال السند. ب– عدالة الرواة. ج– ضبط الرواة. د– عدم الشذوذ. هـ– عدم العلة.

ً3– شروطه: حتى يكون الحديث صحيحاً يشترط فيه خمسة شروط، هي:

أ– اتصال السند. ب– عدالة الرواة. ج– ضبط الرواة. د– عدم الشذوذ. هـ– عدم العلة.

ً4– مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جُبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالطور).

فهذا الحديث صحيح؛ لتوافر شروطه الخمسة، وهي:

أ- سنده متصل. ب- رواته عدول. ج- ضابطون.

د- ليس فيه شذوذ. هـ- ليس فيه علّة.

ً5- حكمه: وجوب العمل به، وأنه حجة من حجج الشرع؛ بإجماع المحدّثين، والأصوليين، والفقهاء.

ً6- المراد بقولهم: هذا حديث صحيح؛ أي أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، أما قولهم: هذا حديث غير صحيح؛ أي لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها.

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو قول ابن معين.

د- الزهري، عن علي بن الحسن، عن أبيه، عن علي رضي الله عنهما، وهو قول أبو بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو قول البخاري.

تمت المحاضرة

ً7- هل يجزم في إسناد أنه أصح الإسناد مطلقاً؟:

الراجح أنه لا يجزم بذلك؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكّن الإسناد من شروط الصحة، ومع ذلك فقد نُقل عن بعض المحدّثين القول بأنه أصح الأسانيد، وإليك هذه الأقوال:

أ- الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، وهو قول إسحاق بن راهُويَه، وأحمد.

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه، وهو قول ابن المديني، والفلاّس.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

تتمة الحديث الحسن لذاته

5- مرتبة قولهم:" هذا حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":

أ- قول المحدثين:" هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم:" هذا حديث صحيح".

ب- وكذلك قولهم:" هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم:" هذا حديث حسن".

6- معنى قول الترمذي وغيره:" حديث حسن صحيح": العلماء على رأيين في ذلك:
أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.
ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى: أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين.

7- تقسيم البغوي أحاديث المصابيح:
اصطلح البغوي في كتابه هذا أن يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: صحيح، والأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله: حسن، وهو اصطلاح لا يستقيم؛ لأن السنن الأربعة فيها الصحيح والحسن والضعيف.

8- الكتب التي من مظنات الحسن:
أ- جامع الترمذي: المشهور بسنن الترمذي.
ب- سنن أبي داود: إذا وجدناه في كتابه لم يبيّن ضعف الحديث، ولم يصححه أحد المحدثين، فهو حسن عنده.
ج- سنن الدارقطني.

٣- الصحيح لغيره

1- تعريفه: (هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه).
2- مرتبته: هو أعلى من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.
3- مثاله: ما رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

فالراوي محمد بن عمرو بن علقمة؛ اختلف العلماء في توثيقه وتضعيفه، فحديثه من هذه الجهة حسن، وعندما روي الحديث من طرق أخرى انجبر هذا النقص اليسير في الراوي، فصح هذا الإسناد، والْتَحَق بدرجة الصحيح لغيره.

٤- الحسن لغيره

1- تعريفه: (هو الضعيف إذا تعددت طرق، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه).

2- سبب تسميته بذلك: لأن الحُسْن لم يأت من ذات السند، وإنما أتى من انضمام غيره له، فالضعيف مع الضعيف الآخر يصبح حسن لغيره.

3- مرتبته: أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

4- حكمه: هو من المقبول الذي يحتج به.

5- مثاله: ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، قال: فأجاز)، قال الترمذي:" وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حدرد"، فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وحسن الترمذي حديثه لتعدد طرقه.

خبر الآحاد المقبول المُحتف بالقرائن

١- توطئة: المراد المُحتف بالقرائن، هو الخبر الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

٢- أنواعه: ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فقد احتفت به قرائن، منها:

- جلالتهما في هذا الشأن.

- تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

- تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

ب- المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل.

ج- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين.

٣- حكمه: هو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد.

أقسام الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

1- المحكم، ومختلف الحديث

١- تعريف المحكم: (هو الحديث المقبول الذي سَلِم من معارضة مثله).

٢- تعريف مختلف الحديث: (هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما).

٣- مثال المختلف:

أ- حديث: (لا عدوى ولا طيرة...)، الذي رواه مسلم.

ب- مع حديث: (فرّ من المجذوم فرارك من الأسد)، الذين رواهما البخاري، فكل من الحديثين ظاهرهما التعارض، وقد جمع العلماء بينهما.

٤- كيفية الجمع بينها: فالعدوى منفية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا يُعدي شيء شيئاً)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون مع الإبل الصحيحة، فيخالطها، فتجرب: (فمن أعدى الأول)، وأما الفرار من المجذوم، فمن باب سد الذرائع، حتى لا يعتقد الشخص صحة العدوى، فيقع في الإثم.

٥- ماذا يجب على من حديثين متعارضين مقبولين؟ عليه أن يتبع المراحل التالية:

أ- إذا أمكن الجمع بينهما تعيّن ذلك.

ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:

1- فإن عُلِم أحدهما ناسخاً: قدمناه، وعَمِلنا به، وتركنا المنسوخ.

2- وإن لم يُعْلَم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح.

3- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر وهو قليل توقّفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح.

٦- أهميته ومن يَكْمُل له: فكل عالم في الحديث والأصول لابد من أن يكون على دراية به، فتعارض الأدلة يظهر دقة فهم هؤلاء العلماء وحسن اختيارهم.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أ- اختلاف الحديث: للإمام الشافعي.

ب- تأويل مختلف الحديث: لابن قُتيبة الدّينَوَري.

ج- مشكل الآثار: للطحاوي.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

٣– بم يعرف الناسخ من المنسوخ؟:

أ– بتصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم: كحديث: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فإنها تذكّر الآخرة).

ب– بقول الصحابي: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:(كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار).

ج– بمعرفة التاريخ: كحديث: (أفطر الحاجم والمحجوم)، نُسخ بحديث: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم)، فالحديث الأول كان في زمن الفتح، والثاني في حجة الوداع.

د– بدلالة الإجماع: كحديث: (من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه)، فقد دلّ الإجماع على نسخه.

٤– أشهر المصنفات فيه:

أ– الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: الحازمي.

ب– الناسخ والمنسوخ: الإمام أحمد.

ج– تجريد الأحاديث المنسوخة: ابن الجوزي.

تتمة أقسام الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

2– ناسخ الحديث ومنسوخه

١– تعريف النسخ: (رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر).

٢– أهميته وصعوبته، وأشهر المبرزين فيه:

هو علم مهم وصعب، وقد أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوه، والإمام الشافعي هو أشهر المبرزين فيه.

أقسام الخبر المردود

١– الضعيف.

٢– المردود بسبب سقط من الإسناد.

٣– المردود بسبب طعن في الراوي.

الخبر المردود ، وأسباب ردّه

١– تعريفه: (هو الخبر الذي لم يترجّح صدق المُخبِر به).

٢– أقسامه، وأسباب رده:

– الخبر المردود أقسامه كثيرة فهي أكثر من أربعين قسماً.

– أما أسباب رده؛ فترجع إلى سببين رئيسيين، هما:

أ– سقط من الإسناد.

ب– طعن في الراوي.

أولاً: الضعيف

١– تعريفه: (هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه).

٢– تفاوته: حسب شدة ضعف رواته، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، ومنه الموضوع.

٣– أوهى الأسانيد:

أ– بالنسبة لأبي بكر رضي الله عنه:" صَدَقَة بن موسى الدقيقي، عن فَرْقَد السَّبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر رضي الله عنه".

ب– أوهى أسانيد الشاميين:" محمد بن قيس المصلوب، عن عُبيد الله بن زَخْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه".

ج– أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله عنهما:" السُّدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما".

٤– مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق حكيم الأثْرَم، عن أبي تميمة الهُجَيْمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد).

ثم قال الترمذي بعد إخراجه:" لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثْرَم، عن أبي تميمة الهُجَيْمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه"، وحكيم الأثْرَم قد ضعّفه العلماء؛ كالبخاري، وابن حجر العسقلاني.

٥– حكم روايته: يجوز روايتها من غير بيان ضعفها في المواعظ والترغيب والترهيب والقصص، بشرطين:

أ– ألا تتعلق بالعقائد.

ب– ألا تكون في بيان الحلال والحرام.

وهذا رأي سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل.

٦– حكم العمل به: يستحب عند جمهور العلماء العمل به في فضائل الأعمال، بشروط ثلاثة:

أ– أن يكون الضعف غير شديد.

ب– أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج– ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

٧- أشهر المصنفات التي هي مَظِنّة الضعيف:

أ- الكتب التي صُنِّفَت في بيان الضعفاء، مثل: كتاب الضعفاء لابن حبان، وميزان الاعتدال للذهبي.

ب- الكتب التي صُنِّفَت في أنواع من الضعيف خاصة، مثل: كتب المراسيل، والعلل، والمدرج، وغيرها، ككتاب المراسيل لأبي داود، والعلل للدارقطني.

ولذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم، ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم...، والسقط الظاهر ينقسم إلى أربعة أنواع:

1- المعلق.

2- المرسل.

3- المعضل.

4- المنقطع.

ثانياً: المردود بسبب سقط من الإسناد

١- المراد بالسقط من الإسناد:" هو انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر، عمداً من بعض الرواة، أو من غير عمد، من أول السند، أو من آخره، أو من أثنائه، سقوطاً ظاهراً، أو خفياً".

٢- أنواع السقط:

أ- سقط ظاهر: ويُعْرَف من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره، لكنه لم يجتمع به.

ب- سقط خفي: وهذا لا يدركه إلا الأئمة المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد، وله تسميتان:

1- المُدلَّس.

2- المرسل الخفي.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

ب– حذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي.

٤– مثاله: ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (غطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبتيه حين دخل عثمان رضي الله عنه)، فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي.

٥– حكمه: مردود؛ لأنه فقد اتصال السند.

2– المرسل

١– تعريفه: (هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي).

٢– شرح التعريف: أي الذي سقط بعد التابعي هو الصحابي.

٣– صورته: أن يقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٤– مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه: عن سعيد بن المسيَّب: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المُزابنة).

٥– المرسل عند الفقهاء والأصوليين: هو أعم من ذلك، فكل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه.

٦– حكمه: للعلماء ثلاثة أقوال في ذلك، هي:

أ– ضعيف مردود: لجهل حال الراوي المحذوف إن لم يكن صحابياً، وهو رأي جمهور المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

أنواع السقط الظاهر

1– المعلق

١– تعريفه: (ما حُذِف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي).

٢– شرح التعريف: المقصود بمبدأ السند هو أول السند، لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

٣– من صوره:

أ– حذف جميع الإسناد: ويقال: (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: كذا...).

٦– حكم المعلقات في الصحيحين:

أ– فما كان بصيغة الجزم: كقال، فهو حكم بصحته.

ب– وما لم يكن فيه جزم: كيُروى، فليس فيه حكم بصحته.

ب– صحيح يحتج به: بشرط أن يكون المُرْسِل ثقة، ولا يُرْسِل إلا عن ثقة، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، وأحمد.

ج– قبوله بشروط: وهو رأي الشافعي:

١– أن يكون المُرْسِل من كبار التابعين.

٢– إذا سمّى من أرسَل عنه سمّى ثقة.

٣– إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٤– أن ينضم لهذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

أ– أن يُروى الحديث من وجه آخر مسنداً.

ب– أو يُروى من وجه آخر مرسلاً.

ج– أو يوافق قول صحابي.

د– أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم.

٧– مرسل الصحابي: هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه، كابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم، وغيرهما.

٨– حكم مرسل الصحابي: القول الراجح الذي عليه الجمهور أنه صحيح محتج به.

٩– أشهر المصنفات فيه:

أ– المراسيل: لأبي داود.

ب– المراسيل: لابن أبي حاتم.

ج– جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للعلائي.

3ً– المعضل

١– تعريفه: (ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي).

٢– مثاله: ما رواه القعنبي، عن مالك، أنه بلغه أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف...)، هذا الحديث معضل فقد روي الحديث خارج الموطأ: (...عن مالك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

٣– حكمه: هو حديث ضعيف بإجماع العلماء.

٤– اجتماعه مع بعض صور المعلق:

أ– يجتمع المعضل مع المعلق فيما إذا حُذِف من مبدأ إسناده راويان متواليان.

ب– يفارقه في صورتين:

1ً– إذا حُذِف من وسط الإسناد راويان متواليان.

2ً– إذا حُذِف من مبدأ الإسناد راو واحد.

٥– من مظان المعضل:

أ– السنن: سعيد بن منصور.

ب– مؤلفات ابن أبي الدنيا.

4ً– المنقطع

١– تعريفه: (ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه).

٢– شرح التعريف: يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء من أول السند، أو من آخره، أو من وسطه.

٣- المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث:

(هو ما لم يتصل إسناده، مما لا يشمله اسم المرسَل، أو المعلق، أو المعضل).

٤- مثاله: ما رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً: (إن ولّيتموها أبا بكر فقويّ أمين).

فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه، وهو شريك، حيث سقط من بين الثوري وأبي إسحاق، إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحاق.

٥- حكمه: المنقطع ضعيف بإجماع العلماء.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

٤– تدليس الإسناد:

أ– تعريفه: (أن يروي الراوي عمن قد سَمِع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه).

ب– شرح التعريف: هو رواية الراوي عن شيخ سمع منه بعض الحديث، لكن هذا الحديث الذي دلّسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر منه، فيُسقِط ذلك الشيخ، ويرويه عن الشيخ الأول بلفظ محتمل للسماع كعن.

٥– تدليس التسوية:

أ– تعريفه: (هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر).

ب– أشهر من كان يفعله:

١– بقيّة بن الوليد.

٢– الوليد بن مسلم.

أنواع السقط الخفي

1ً– المُدَلَّس

١– تعريف التدليس: (إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره).

٢– شرح التعريف: هو أن يستر المدلس الانقطاع في السند، ويحتال على إخفائه.

٣– أقسام التدليس: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

ج– الفرق بينه وبين الإرسال الخفي: أن المدلّس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلّسها، على حين أن المُرسِل لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً، لكنه عاصره أو لقيه.

د– مثاله: ما رواه الحاكم، أن علي بن خشرم قال:" قال لنا ابن عيينة، عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري"، فقد أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري.

ج– مثاله: ما رواه بقيّة قال: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه)، فهذا الحديث رواه عُبيد الله بن عمرو، وهو ثقة، عن إسحاق بن أبي فروة، وهو ضعيف، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم... فعُبيد الله بن عمرو ثقة، كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكنّاه بقيّة ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يُهتدى له.

٦- تدليس الشيوخ:

أ- تعريفه: (هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسَميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعْرف به كي لا يُعْرف).

٧- شرح التعريف: يعني لا يوجد إسقاط ولا حذف في تدليس الشيوخ، لكن يوجد تمويه وتغطية لاسم الشيخ، أو كنيته، أو نسبته، أو صفته، وذلك لوجود عيب فيه، كضعف، أو صِغَر سن، أو غير ذلك.

ب- مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

٨- حكم التدليس:

أ- تدليس الإسناد: مكروه جداً.

ب- تدليس التسوية: أشد كراهة منه.

ج- تدليس الشيوخ: كراهته أخف من تدليس الإسناد.

٩- الأغراض الحاملة على التدليس:

أ- الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ:

١- ضعف الشيخ.

٢- تأخر وفاة الشيخ.

٣- صغر سن الشيخ.

٤- كثرة الرواية عن الشيخ.

ب- الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد:

١- توهيم علو الإسناد.

٢- فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

٣- ضعف الشيخ.

٤- تأخر وفاة الشيخ.

٥- صغر سن الشيخ.

١٠- أسباب ذم المدلِّس:

أ- إيهامه السماع ممن لم يسمع منه.

ب- عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

ج- علمه بأنه لو ذَكَر الذي دلَّس عنه لم يكن مرضياً.

١١- حكم رواية المدلِّس:

أ- رد رواية المدلِّس مطلقاً، وهو قول غير معتمد.

ب- التفصيل: وهو القول الصحيح:

١- إن صرح بالسماع قُبِلت روايته.

٢- وإن لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته.

١٢- بم يعرف التدليس؟:

أ- إخبار المدلِّس نفسه.

ب- نص إمام من أئمة الحديث على ذلك.

١٣- أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

أ- التبيين لأسماء المدلسين: الخطيب البغدادي.

ب- التبيين لأسماء المدلسين: برهان الدين ابن الحلبي.

ج- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ابن حجر العسقلاني.

2- المرسَل الخفي

١- تعريفه: (أن يروي الراوي عمن لقيه، أو عاصره، ما لم يسمع منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره كقال).

٢- مثاله:ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (رَحِم الله حارس الحرس)،فإن عمر لم يلق عقبة رضي الله عنه.

٣- بم يُعْرف الإرسال الخفي؟:

أ- نص بعض الأئمة على ذلك.

ب- إخبار الراوي عن ذلك.

ج- مجيء الحديث من وجه آخر.

٤- حكمه: هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- التفصيل لمبهم المراسيل: الخطيب البغدادي.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

ملحقات الحديث المنقطع

المعنعن ، والمؤنن

١– تعريف المعنعن: (هو قول الراوي: فلان عن فلان).

٢– مثاله: ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف).

٣– هل هو من المتصل أم المنقطع؟

أ– قيل: إنه منقطع حتى يتبين اتصاله، وهو قول غير معتمد.

ب– هو متصل، وهو قول جمهور علماء الحديث والفقه والأصول، واتفقوا على شرطين هما:

١– ألا يكون المُعنعِن مدلِّسا.

٢– أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً.

وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي شرط ثلاثة:

١– ثبوت اللقاء، وهو قول البخاري، وابن المديني.

٢– طول الصحبة، وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٣– معرفته بالرواية عنه، وهو قول أبي عمرو الداني.

٤– تعريف المؤنن: (هو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلاناً قال...).

٥– حكم المؤنن:

أ– قيل: إنه منقطع حتى يتبين اتصاله، وهو رأي أحمد، وهو قول غير معتمد.

ب– هو متصل، وهو قول جمهور العلماء، وذلك بنفس الشروط التي ذكرناها في المعنعن.

المردود بسبب طعن في الراوي

١– المراد بالطعن في الراوي: (هو جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه).

٢– أسباب الطعن في الراوي:

أ– أسباب الطعن في الراوي المتعلق بعدالته:

١– الكذب. ٢– التهمة بالكذب. ٣– الفسق.

٤– البدعة. ٥– الجهالة.

ب– أسباب الطعن في الراوي المتعلق بضبطه:

١– فحش الغلط. ٢– سوء الحفظ. ٣– الغفلة.

٤– كثرة الأوهام. ٥– مخالفة الثقات.

الموضوع

١– تعريفه: (هو الكذب والمختلَق والمصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

٢– رتبته: هو شر الأحاديث الضعيفة، وقيل: هو قسم مستقل عنها.

٣– حكم روايته: أجمع العلماء على تحريم روايته إلا مع بيان وضعه، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين).

٤– طرق الوضّاعين في صياغة الحديث:

أ– أن يُنشئ الوضّاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً ويرويه.

ب– أو أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء، ويضع له إسناداً.

٥– كيف يُعرَف الحديث الموضوع؟:

أ– إقرار الواضع بالوضع.

ب– أو ما يتنزّل منزلة إقراره.

ج– أو قرينة في الراوي.

د– أو قرينة في المروي.

٦– دواعي الوضع وأصناف الوضّاعين:

١– التقرب إلى الله تعالى: كما في وضع أحاديث الترغيب والزهد.

٢– الانتصار للمذهب: كالحديث الموضوع:" عليّ خير البشر، من شك فيه كفر".

٣– الطعن في الإسلام: كالحديث الذي أضيف إليه:"أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله".

٤– التزلّف إلى الحكام: كالحديث الذي أضيف إليه:"لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر، أو جناح".

٥– التكسب وطلب الرزق: كالقُصّاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس.

٦– قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث.

٧– مذاهب الكرّامية في وضع الحديث:

فقد أجازت هذه الفرقة المبتدعة وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، وهذا الزعم خلاف إجماع علماء المسلمين.

٨– خطأ بعض المفسرين في ذكر بعض الأحاديث الموضوعة في تفاسيرهم: من غير بيان وضعها، ومن هؤلاء المفسرين:

أ– الثعلبي. ب– الواحدي. ج– الزمخشري.

د– البيضاوي. هـ– الشوكاني.

٩– أشهر المصنفات فيه:

أ– كتاب الموضوعات: ابن الجوزي.

ب– اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السيوطي.

ج– تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني.

المتروك

١- تعريفه: (هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب).

٢- أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أ- ألا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته.

ب- أن يُعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي، ثم ينتقل ذلك للكذب في الحديث النبوي.

٣- مثاله: ما رواه عمرو بن شَمِر الجعفي الكوفي، عن جابر، عن أبي الطُفيل، عن علي وعمار رضي الله عنهما قالا: (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر، ويُكبّر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق)، وقد قال النسائي والدارقطني عن عمرو بن شَمِر الجعفي:"متروك الحديث".

٤- رتبته: هو شر الضعيف بعد الموضوع.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

ب– المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

فهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

٣– مثاله:

أ– مثال للتعريف الأول: ما رواه أبو زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: (كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان).

قال أبو حاتم:" هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف".

٤– رتبته: هو من الحديث الضعيف جداً، ويأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

المعروف

١– تعريفه: (ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف).

٢– مثاله: حديث: (من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة).

تتمة المردود بسبب طعن في الراوي

3ً– المنكر

١– تعريفه: (هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه).

أو (هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة).

٢– الفرق بينه وبين الشاذ:

أ– الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لما رواه من هو أولى منه.

قال النسائي:" هذا حديث منكر؛ تفرد به أبو زُكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده".

ب– مثال للتعريف الثاني: ما رواه حُبَيِّب بن حَبيب الزيات، عن أبي إسحاق، عن العَيزار بن حُرَيث، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة).

لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، أي أنه من كلامه، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

4ً– الشاذ والمحفوظ

١– تعريف الشاذ: (ما رواه المقبول لمن هو أولى منه).

٢– شرح التعريف: المقبول: هو العدل الذي تم ضبطه، أو خف، والذي هو أولى منه: هو الراوي الذي يكون أرجح منه، لمزيد ضبط، أو كثرة عدد.

٣– أين يقع الشذوذ؟ يقع في السند أو المتن.

أ– مثال الشذوذ في السند: ما رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنهما:(أن رجلاً توفي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يَدَع وارثاً إلا مولى هو أعتقه)، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حمّاد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنهما.

ولذا قال أبو حاتم:" المحفوظ: حديث ابن عيينة".

ب– مثال الشذوذ في المتن: ما رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه)، قال البيهقي:" خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا من قوله".

٤– المحفوظ: (ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة)، وأمثلته نفس الأمثلة السابقة.

٥– حكم الشاذ والمحفوظ: الشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

5ً– المعلل

١– تعريفه: (هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها).

٢– تعريف العلة: (هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث).

٣– قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:

أ– التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، حتى سمى الترمذي النسخ علة.

ب– التعليل مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة.

٤– جلالته ودقته ومن يتمكّن منه: هو من أجلّ علوم الحديث وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للعلماء الكبار الذين لهم معرفة كبيرة وحفظ وخبرة وفهم ثاقب؛ كابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي حاتم، والدارقطني.

٥– إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟:

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله، إذ إنه مردود لا يعمل به.

٦– بم يستعان على إدراك العلة؟

أ– تفرد الراوي.

ب– مخالفة غيره له.

ج– قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم في الفقرتين السابقتين.

٧– ما هو الطريق إلى معرفة المعلل؟

هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

٨– أين تقع العلة؟

أ– تقع في الإسناد؛ كالتعليل بالوقف، والإرسال.

ب– تقع في المتن؛ كحديث نفي قراءة البسملة في الصلاة.

٩– هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

أ– قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد؛ مثل: التعليل بالإرسال.

ب– وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً، مثل: حديث يعلى بن عُبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (البيعان بالخيار)، فقد وهم يعلى على الثوري عندما روى عن عمرو بن دينار، وهو في الحقيقة عن عبد الله بن دينار، فكلا الراويين ثقة، والمتن صحيحاً.

١٠– أشهر المصنفات فيه:

أ–كتاب العلل، لابن المديني.

ب– علل الحديث، لابن أبي حاتم.

ج– العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل.

د– العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

هـ– العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)
المستوى الثالث
د.محمد أسود
أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك
بكلية الآداب بجامعة الدمام

1- المدرج

١- تعريفه: (ما غيّر سياق إسناده، أو أُدخِل في متنه ما ليس منه بلا فصل).

٢- أقسامه:

أ- مدرج الإسناد: - تعريفه: (ما غيّر سياق إسناده).

- من صوره: أن يقول الراوي كلاماً عارضاً عند سوق الإسناد، فيظن بعض من سمعه أن ذلك هو من الإسناد، وهو ليس كذلك.

- مثاله: عندما دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله وهو يملي ويقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:..."، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال:(من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار)، وقصد بذلك ثابتاً لزهده، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به كذلك.

ب- مدرج المتن:

- تعريفه: (ما أُدخِل في متنه ما ليس منه بلا فصل).

- أقسامه:

أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل.

ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقل من الأول.

ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.

- أمثلته:

أ- مثال وقوع الإدراج في أول الحديث: ما رواه أبو قَطَن وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:(أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار)، فقوله:(أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، كما بُيّن في رواية البخاري في صحيحه، فقد وهم أبو قَطَن وشبابة في روايتهما عن شعبة.

تتمة المردود بسبب طعن في الراوي

6- المخالفة للثقات

- أنواع مخالفة الثقات:

١- المدرج. ٢- المقلوب. ٣- المزيد في متصل الأسانيد. ٤- المضطرب. ٥- المصحف.

ب- مثال وقوع الإدراج في وسط الحديث: حديث عائشة رضي الله عنها في بَدء الوحي:(كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحنث في غار حراء – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد)، فقوله:(وهو التعبد) مدرج من كلام الزهري.

ج- مثال وقوع الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:(للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبِر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك).

فقوله:(والذي نفسي بيده...) من كلام أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه لا يمكن أن يتمنى الرِّق، ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرها.

٣- دواعي الإدراج:

أ- بيان حكم شرعي.

ب- استنباط حكم شرعي.

ج- شرح لفظ غريب.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

– أن يبدل الراوي شخصاً بآخر، بقصد الإغراب: كحديث رواه حمّاد بن عمرو النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:(إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام)، فهذا حديث مقلوب، قلبه حمّاد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سُهيل بن أبي صالح، كما رواه مسلم في صحيحه.

– أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره: كما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحاناً لحفظه، فردها على ما كانت عليه قبل القلب.

٣– الأسباب الحاملة على القلب:

أ– قصد الإغراب. ب– قصد الامتحان.

ج– الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

تتمة المردود بسبب طعن في الراوي

تتمة 6– المخالفة للثقات

2– المقلوب

١– تعريفه:(إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، ونحوه).

٢– أقسامه:

أ– مقلوب السند: وله صورتان:

– أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة، واسم أبيه، كحديث مروي عن كعب بن مرة، فيرويه الراوي عن مرة ابن كعب.

ب– مقلوب المتن: وله صورتان:

– أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث: كحديث:(سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله...، وفيه: ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...)، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وإنما هو:(...حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه...).

٤– حكم القلب:

أ– إن كان بقصد الإغراب، فلا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث.

ب– إن كان بقصد الامتحان، فهو جائز؛ للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، بشرط أن يبيّن الصحيح.

ج– إن كان عن خطأ وسهو، فإن فاعله معذور، ولكن في حال كثرته فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفاً.

٥- حكم الحديث المقلوب: هو من أنواع الضعيف المردود؛ لأنه مخالف لرواية الثقات.

٦- أشهر المصنفات فيه:

- رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب: للخطيب البغدادي.

3- المزيد في متصل الأسانيد

١- تعريفه:(زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال).

٢- مثاله: ما رواه ابن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسر بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:(لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها).

٣- الزيادة في هذا المثال:

أ- زيادة سفيان، هو وهم ممن دون ابن المبارك.

ب- زيادة أبو إدريس، هو وهم من ابن المبارك.

٤- شروط رد الزيادة:

أ- أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

٥- الاعتراضات الواردة على ادعاء وقوع الزيادة:

أ- إن كان الإسناد الخالي عن الزيادة بحرف عن في موضع الزيادة، فينبغي أن يجعل منقطعاً.

ب- وإن كان مصرحاً فيه بالسماع، احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه أولاً، ثم سمعه منه مباشرة.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بما يلي:

أ- هو كما قال المعترض.

ب- الاحتمال المذكور فيه ممكن.

٦- أشهر المصنفات فيه:

كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد: للخطيب البغدادي.

تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

٣- شروط تحقق الاضطراب:

أ- اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

ب- تساوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

٤- أقسامه:

أ- مضطرب السند: وهو ما رواه أبو بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت، قال:(شيبتني هود وأخواتها).

٥- ممن يقع الاضطراب؟

أ- قد يقع من راو واحد، بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

ب- قد يقع من جماعة، بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

٦- سبب ضعف المضطرب: هو عدم ضبط رواته.

٧- أشهر المصنفات فيه:

كتاب المقترب في بيان المضطرب: لابن حجر.

تتمة المردود بسبب طعن في الراوي

تتمة المخالفة للثقات

4- المضطرب.

١- تعريفه:(ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة).

٢- شرح التعريف: أي يروى الحديث بروايات متعددة لا يمكن التوفيق بينها أبداً، ولا ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

هذا الحديث مضطرب؛ لأنه روي مرسلاً، وروي موصولاً، وروي في مسند أبي بكر رضي الله عنه، وروي في مسند عائشة رضي الله عنها، وغير ذلك.

ب- مضطرب المتن: وهو ما رواه الترمذي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سُئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الزكاة فقال:(إن في المال لحقاً سوى الزكاة)، ورواه ابن ماجه بلفظ:(ليس في المال حق سوى الزكاة)، فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

5- المصحَف

١- تعريفه:(تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظاً أو معنى).

٢- أهميته ودقته: لأنه يكشف أخطاء بعض الرواة، ويعرف هذا الحذاق من الحفاظ؛ كالدارقطني.

٣- تقسيماته:

أ- باعتبار موقعه: ينقسم المصحف إلى قسمين:

– تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة، عن العوام بن مراجم، صحّفه ابن معين، فقال: عن العوام بن مزاحم.
– تصحيف في المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، أن النبي صلى الله وعليه وآله وسلم:(احتجر في المسجد...)، صحّفه ابن لهيعة فقال:(احتجم في المسجد...).
ب– باعتبار منشئه: ينقسم المصحف إلى قسمين:

– تصحيف بصر: ومثاله: حديث:(من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال...)، صحّفه الصولي فقال:(...وأتبعه شيئاً من شوال...).
– تصحيف السمع: ومثاله: حديث مروي عن عاصم الأحول، صحّفه بعضهم فقال: واصل الأحدب.
ج– باعتبار لفظه ومعناه: ينقسم المصحف إلى قسمين:
– تصحيف في اللفظ: وهو الأكثر، وذلك كالأمثلة السابقة.

– تصحيف في المعنى: ومثاله: قول أبي موسى العَنَزي:"نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزة، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"، يريد بذلك حديث:(أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى إلى عَنَزة)، والعَنَزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلي.
٤– تقسيم الحافظ ابن حجر:
أ– المصحّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نَقط الحروف مع بقاء صورة الخط.

ب– المحرّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط.
٥– هل يقدح التصحيف في الراوي؟
أ– إذا صدر التصحيف من الراوي نادراً، فإنه لا يقدح في ضبطه.
ب– وإذا كثر ذلك منه، فإنه يقدح في ضبطه، ويعتبر خفيفاً.

٦– السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكثير:
هو أخذ الراوي من الكتب والصحف مباشرة، وعدم التلقي عن الشيوخ والمدرسين.
٧– أشهر المصنفات فيه:
أ– التصحيف: للدارقطني.
ب– إصلاح خطأ المحدثين: للخطابي.
ج– تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد العسكري.
تمت المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر: علوم الحديث (١)

المستوى الثالث

د.محمد أسود

أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

بكلية الآداب بجامعة الدمام

٣- أمثلته:

أ- مثال كثرة نعوت الراوي: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم: حماد بن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وآخرون: أبا سعيد، وقيل: أبا هشام.

ب- مثال قلة رواية الراوي، وقلة من روى عنه: أبو العشراء الدارمي، روى عنه حماد بن سلمة فقط.

٣- كيف يُوَثَّق؟ بأحد أمرين:

أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.

ب- وإما أن يوثقه من روى عنه، بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ لا، وإنما هو من نوع الحديث الضعيف.

تتمة المردود بسبب طعن في الراوي

٧- الجهالة بالراوي

١- تعريفها: (عدم معرفة عين الراوي، أو حاله).

٢- أسبابها:

أ- كثرة نعوت الراوي: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيُذكر بغير ما اشتهر به.

ب- قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته.

ج- عدم التصريح باسمه: لأجل الاختصار مثلاً.

ج- مثال عدم التصريح باسمه: قول الراوي: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، ونحو ذلك.

٤- تعريف المجهول:(هو من لم تعرف عينه،أو صفته).

٥- أنواع المجهول:

أ- مجهول العين:

١- تعريفه: (هو من ذُكر اسمه، ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد).

٢- حكم روايته: عدم القبول، إلا إذا وثّق.

ب- مجهول الحال (المستور):

١- تعريفه:(هو من روى عنه اثنان فأكثر،لكن لم يوثق).

٢- حكم روايته: الرد على رأي الجمهور.

٣- هل لحديثه اسم خاص؟ لا، وإنما هو من نوع الحديث الضعيف.

ج- المبهم:

١- تعريفه: (هو من لم يصرح باسمه في الحديث).

٢- حكم روايته: عدم القبول، حتى يصرح باسمه.

٣– لو أبهم بلفظ التعديل، فهل تقبل روايته؟ كأن يقول الراوي: أخبرني الثقة، فلا تقبل روايته على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره.

٤– هل لحديثه اسم خاص؟ نعم، هو الحديث المبهم.

٦– أشهر المصنفات في أسباب الجهالة:

أ– كثرة نعوت الراوي: كتاب مُوضِح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي.

ب– قلة رواية الراوي: كتاب الوحدان، للإمام مسلم.

ج– عدم التصريح باسم الراوي: كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، وكتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لولي الدين العراقي.

٨– البِدعة

١– تعريفها:(الحَدَث في الدين بعد الإكمال، أو ما استُحدِث بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأهواء والأعمال).

٢– أنواعها:

أ– بدعة مكفّرة: كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، وترد روايته عند إنكار أمراً متواتراً من الشرع معلوم بالضرورة.

ب– بدعة مفسّقة: أي يفسّق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً.

٣– حكم رواية المبتدع:

أ– إن كانت بدعته مكفّرة: ترد روايته.

ب– وإن كانت بدعته مفسّقة: فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روايته تقبل بشرطين:

١– ألا يكون داعية إلى بدعته.

٢– ألا يروي ما يروّج بدعته.

٤– هل لحديث المبتدع اسم خاص؟

لا، وإنما حديثه من نوع الحديث المردود، ولا يقبل إلا بالشروط التي ذكرناها آنفاً.

٩– سوء الحفظ

١– تعريف سيّء الحفظ: (هو من لم يرجّح جانب إصابته على جانب خطئه).

٢– أنواعه:

أ– أن يكون سوء حفظ الراوي من أول حياته، ويلازمه، وخبره يسمى الشاذ.

ب– أن يكون سوء حفظ الراوي طارئاً عليه، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، فهذا يسمى المختلط.

٣– حكم روايته:

أ– الأول:وهو من نشأ على سوء الحفظ،فروايته مردودة.

٢– الثاني: أي المختلط، ففيه التفصيل:

١– فما حدّث به قبل الاختلاط، وتميز ذلك فمقبول.

٢– ما حدّث به بعد الاختلاط: فمردود.

٣– ما لم يتميز أنه حدّث به قبل الاختلاط أو بعده: توقف فيه حتى يتميز.

تمت المحاضرة